

برنامج السياسات الثقافية
في المنطقة العربية

التقرير الدوري الثالث
1 كانون الثاني (يناير) -
30 حزيران (يونيو) 2013



التطورات الراهنة على السياسات الثقافية في المنطقة العربية

الملخص العام للتقرير

التطورات الراهنة على السياسات الثقافية

الجزائر | المغرب | تونس | موريتانيا

اليمن | مصر

فلسطين | سوريا | لبنان | الأردن

حزيران - يونيو 2013

يرصد التقرير الدوري الحالي التطورات في عشر دول عربية في الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني (يناير) حتى نهاية حزيران (يونيو) 2013 وبركز على جانبين أساسيين: رصد أهم التطورات الحاصلة على المستوى الوطني، وتطور عمل المجموعات الوطنية في كل من البلدان التي يغطيها التقرير.

يضم التقرير دول المشرق العربي كاملة (فلسطين، سوريا، لبنان والأردن). دول المغرب العربي عدا ليبيا (الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا) إضافة إلى كل من مصر واليمن. ويعتبر هذا التقرير هو الأكثر شمولاً منذ بدء التقارير الدورية للسياسات الثقافية في المنطقة العربية. حيث يضم جميع الدول التي ساهمت في البرنامج منذ إنطلاقه في عام 2009 وهي ثمانية، إضافة إلى كل من موريتانيا واليمن.. ويسعى البرنامج إلى ضم ليبيا قريباً.

اعتمد التقرير في منهجية إعدادة على التواصل المباشر مع المجموعات والناشطين في كل من الدول التي يضمها. حيث قام الباحثون في اتجاهات بإعداد "أوراق عمل" خاصة بكل بلد من البلدان تم توجيهها إلى المجموعات الوطنية لتدقيقها، بالإضافة إليها وتوجيه الباحثين في المؤسسة بخصوص الأولويات والتغيرات الطارئة الأكثر أهمية والتي يجب التركيز عليها في التقرير.

كما اعتمد الباحثون في اتجاهات على الخطة الزمنية السنوية لعمل المجموعات الوطنية والتي تم تطويرها بناء على الخطط الخاصة بكل مجموعة على حدى والتي قدمت لاحقاً لاجتماع المجموعة العربية في القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) 2012 (الخطة السنوية ملحقه بالتقرير).

كل الشكر إلى أعضاء المجموعات الوطنية الذين يضعون في هذا التقرير، بل في البرنامج عموماً، حصيلة معرفتهم وخبرتهم وتجاربهم وذلك لإيمانهم بالضرورة القصوى لتحسين بيئة العمل الثقافي في بلدانهم.

الجزائر:



قسنطينة عاصمة للثقافة العربية عام 2015
بموازنة 15 مليار دينار جزائري لتطوير المرافق الثقافية
انتهاكات حكومية واتهامات للقطاع الخاص الثقافي بالفشل، والمجموعة الوطنية تتوسع وتخرج من العاصمة إلى وهران وتتجر مقترحاً يهدف إلى إعادة هيكلة السياسات الثقافية في الجزائر.

لم يشهد النصف الأول من عام 2013 أي تغييرات مفصلية على صعيد التشريعات والسياسات الثقافية في الجزائر، بل اقتصر على بعض التصريحات التي أطلقتها وزيرة الثقافة الجزائرية خليدة تومي في محاولة لتكريس السياسات الثقافية الحالية وتدعيمها، ويبدو من الواضح أن هذه التصريحات أتت كرد على حركة الضغط التي يمارسها الناشطون الثقافيون، فقد قالت: "لا يمكن أن نقول إننا لا نملك سياسة ثقافية في الجزائر، وقد نختلف في وجهات النظر حول سياسة، وقد لا تتفق حول الأهداف. ولكن لا يمكن القول بأننا لا نملك سياسة" ثم شرحت بعض التفاصيل التي تظهر معدل نمو الثقافة ضمن السياسات الحالية، واتهمت القطاع الخاص بالفشل في تسيير السياسة الثقافية في الجزائر. وقالت: "القطاع الخاص لم يقم ببناء أي قاعة سينما أو مسرح في الجزائر رغم الصلاحيات القانونية التي منحت له في التسعينات" ورأت أن محصلة جهود القطاع الخاص هي "صفر في جميع المجالات".

في هذا السياق استمرت الممارسة الثقافية على نفس النهج السابق فقد أغلقت وزارة الثقافة معهد ليسماس العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري، بسبب اعتصام الطلاب داخل المعهد وإضرابهم عن الطعام وتساعد وتيرة الاحتجاج الذي أدى إلى فصل مجموعة من الطلاب. ثم أتى قرار الوزارة بإغلاق المعهد بحجة الحفاظ على حياة الهيئة التدريسية على حد زعم المفتش الأول في الوزارة الذي وصف ما يحدث بأنه مؤامرة على المعهد. بعد ذلك استدركت الوزارة وفتحت المعهد وتم التزام الطلاب بالدوام من جديد ودعت لمناقشة الطلاب لإيجاد حلول مشتركة للمطالب السابقة.

كما قامت النقابة الوطنية لناشري الكتب بتوزيع بيان يشمل عدد من النقاط التي ترى بأنها السبب في تردّي وضع الكتاب في الجزائر، أهمها حرمان النقابة من حقها القانوني في التمثيل الشرعي ضمن المركز الوطني للكتاب، مع رفض وتجاهل كل طلبات الاستقبال أو اللقاء التي تقدمت بها النقابة إلى وزارة الثقافة. ويؤكد البيان، أن الوزارة صنفت النقابة الوطنية لناشري الكتب في "خانة العداوة المستحكمة وذلك بدافع الأهواء والمزاجية"، وعملت على بث الشقاق ونشر الاضطراب بين الناشرين.

على الجانب الآخر فقد نظمت وزارة الثقافة المهرجان الدولي الثقافي للخط العربي في الجزائر العاصمة وتهدف هذه المسابقة إلى التعرف على مدى تطور فن الخط وترمي إلى تشجيع وتطوير الإبداع ضمن هذا الشكل الفني.

وتم إعلان مدينة قسنطينة عاصمة للثقافة العربية للعام 2015 مما سيخلق أثر بارز في ردد الحركة الثقافية الجزائرية، وإعادة تأهيل البنى التحتية الثقافية، حيث يتم الحديث عن 15 مليار دينار جزائري لتطوير المرافق الثقافية، ومن بين العمليات المقترحة دراسة وإنجاز وتجهيز 6 ملحقات لدار الثقافة وإعادة تأهيل وتجهيز 7 قاعات للعرض السينمائي وإنجاز قاعة عرض كبيرة تتسع لـ 3000 مقعد فضلاً عن إنجاز متحف وطني للفنون والتاريخ. ويذكر هنا أنه يعاب على التخطيط الثقافي الجزائري أنه مناسباتي قائم على الاحتفالات والمهرجانات ويغيب مع انتهائها.

وفي سابقة ملفتة قام البرلمان الجزائري باستدعاء وزيرة الثقافة بتهمة الإساءة للإسلام، على ضوء تصريحات الوزيرة التي تتضمن رؤية مختلفة لأسلوب العبادة فقد صرحت أن الأموال التي تصرف في سبيل الحج هي إسراف ومن المجدي أن تصرف في مجالات أخرى، كما أبدت رأيها في الصلاة وقالت أن القرآن لم يتضمن ذكر للصلوات الخمس وأن فكرة العبودية والسجود آتية من بدو الجزيرة وثقافة النخاسين. ولم ير الناشطون في المجموعة الوطنية أن لهذا الأمر أي أثر ملموس على صعيد السياسات الثقافية في الجزائر.

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

بدأت المجموعة عام 2013 بطرح مقترح السياسة الثقافية بالجزائر للعموم بقصد المشاركة والنقاش، وكانت قد انتهت من إعداد المقترح مع نهاية العام الفائت. وقد جاء هذا اللقاء (الرابع) بعد عدة أشهر من المشاورات وتبادل الآراء بين حوالي 100 خبير ومختص في الشأن الثقافي والفني من مختلف ولايات الجزائر.

يتكون المقترح من أربعة عشر فصلاً، ويهدف إلى إعادة هيكلة السياسات الثقافية في الجزائر، واختص كل فصل بموضوع محدد (الجمهور، الفنان، الدعم والتمويل، السياحة الثقافية، وغيرها).

قامت المجموعة بتصميم هوية بصرية خاصة، وأطلقت موقعاً إلكترونياً خاصاً بالمشروع باللغة الفرنسية www.gtpca.org وما يزال الموقع حالياً تحت الإنشاء، يتضمن إمكانية تحميل مقترح السياسة الثقافية باللغتين العربية والفرنسية.

وقام موقع "International Federation for Arts Councils and Culture Agencies" World CP بنشر النسخة المحدثة (2012) للمسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في الجزائر وذلك بدعم من المؤسسة الثقافية الأوروبية "European Cultural Foundation".

كما عملت المجموعة على نشر العديد من المقالات واللقاءات عن المجموعة وعملها وعن السياسات الثقافية في الجزائر، ومنها دراسة حول عدد الجمعيات الأهلية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن عدد الجمعيات الثقافية والفنية وصل إلى 6074 جمعية بين سنوات 2007 و2009 ويعتبر هذا الرقم هو أضعف معدل في الوطن العربي بنسبة جمعية ثقافية لكل 6250 جزائري، وتوضح الدراسة أن العدد الضئيل للجمعيات لا يحصل سوى على نسبة 0.23 بالمائة من الميزانية المخصصة للقطاع الثقافي كل سنة، وترى أن الحل يكمن في تسهيل خلق جمعيات ثقافية وتقوية قدراتها عن طريق ورش عمل حول التسيير المالي والتخطيط، ورفع الميزانية المخصصة للجمعيات إلى ثلث الميزانية الإجمالية المخصصة للثقافة.

عقدت المجموعة اللقاء الخامس في 29 حزيران بمدينة وهران بهدف الخروج من مركزية العاصمة والانتقال إلى الولايات الأخرى. كما قامت بتحديث النسخة الفرنسية من مشروع السياسات الثقافية وما تزال النسختين العربية والانكليزية في طور التحديث.

توسعت إدارة المجموعة وضمت عضواً جديداً ضمن إدارتها، كما انضم عدة أعضاء جدد للمجموعة من فنانين وباحثين وأكاديميين.

المغرب:

المغرب يصادق على اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي. مجلس النواب يناقش الوضعية القانونية للفنان والمجلس الحكومي يقر قانون حقوق المؤلف.

159 جمعية ثقافية تستفيد من دعم حكومي بقيمة إجمالية تبلغ 5.800.000 درهم
ضغوط على الناشطين الثقافيين، وبيت الشعر في المغرب يعلن عام 2014 عاماً للشعر.

مع انتصاف العام 2103 ما زالت الأوساط الثقافية المغربية تنتظر إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة الذي نصت عليه المادة 5 من دستور 2011، والذي التزمت الحكومة المغربية بإخراج قانونه التنظيمي هذا العام على أن يسبق ذلك نقاش وطني واسع مع مختلف الفعاليات الثقافية الوطنية.

صادقت المغرب على اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وتوصي هذه الاتفاقية بوضع سياسات ثقافية ودمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة والبرامج على جميع المستويات.

كما صادق المجلس الحكومي على مشروع قانون يتعلق بحقوق المؤلف، ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد مقتضيات قانونية تنظم حق المكافأة على النسخة الخاصة وذلك حرصاً على النهوض بالإبداع وتشجيع المواهب والحفاظ على مصالح مختلف المتدخلين في عملية الإبداع من مؤلفين وملحنين وفناني الأداء والمنتجين. إضافة إلى ذلك تمت مناقشة الوضعية القانونية للفنان المغربي في مجلس النواب في مطالبة لبعض الناشطين بتعديل قانون الفنان الصادر عام 2003.

وتم الإعلان عن التظاهرات السينمائية المغربية المستفيدة من دعم الدولة برسم الدورة الأولى لسنة 2013. يشمل الدعم 30 مهرجان وتظاهرة سينمائية، بالإضافة إلى المهرجانات الثلاثة التي تم دعمها سابقاً وهي المهرجان الوطني للفيلم بطنجة، ومهرجان السينما والهجرة بأغادير، والمهرجان الدولي للسينما بالداخلة. كما أعلنت وزارة الثقافة عن لائحة الجمعيات الثقافية والفنية المستفيدة من الدعم المالي برسم سنة 2013 ويكشف هذا الاعلان عن استفادة 159 جمعية بمبلغ 5.800.000 درهم. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى لمبلغ الدعم قد تم رفعه هذه السنة ليصل إلى 25.000 درهم مقابل 15.000 درهم في سنة 2012. إضافة إلى ذلك قامت لجنة دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية بالإعلان عن دعمها لرقمنة 10 قاعات سينمائية وطنية بغلاف مالي قيمته الإجمالية فاقت ستة ملايين درهم تم توزيعه على مجموعة من القاعات السينمائية بكل من مدن: الدار البيضاء، تطوان، مراكش، مكناس، وسلا. تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر حالياً على أقل من 40 قاعة سينمائية، في حين كان يتوفر سنة 1985 على 247 قاعة، كما أن عدد رواد هذه القاعات السينمائية قد تراجع من 45 مليون زائر سنة 1980 إلى حوالي مليونين فقط سنة 2012. دعت النقابة المغربية لمحترفي المسرح في بيانها بمناسبة يوم المسرح العالمي إلى "الإسراع بمراجعة قانون الفنان بما يفيد فاعليته في تأطير المسرح وفنون العرض بشكل يضمن كرامة الفنانين ويوفر لهم قواعد مهنية تناسب خصوصية اشتغالهم ويحمي حقوقهم المادية والمعنوية". كما دعت النقابة إلى "خلق مؤسسة للرعاية الاجتماعية للفنانين؛ للسهر على العناية بشؤونهم المعيشية والأسرية"، حتى يتم حفظ كرامة الفنان بما يساهم في منحه "وضعاً اعتبارياً لائقاً".

على صعيد حرية الرأي والتعبير، نستطيع رصد عدة حالات تعرض أصحابها لضغوط بسبب مواقفهم وآرائهم، فقد تعرض الأستاذ أحمد عصيد، المثقف والشاعر المغربي والناشط في الحركة الأمازيغية، لحملة تكفير ودعوات تحريضية ضده، تهدد حياته وسلامته بعد الآراء التي طرحها لمناقشة المنهاج الدراسي وأسلوب طرح المادة الدينية ضمن المنهاج. كما قامت الفنانة الأمازيغية والنائبة في البرلمان المغربي فاطمة تبعمرانت بالانسحاب من إحدى جلسات البرلمان بسبب عدم السماح لها بالتحدث باللغة الأمازيغية، وتسלט هذه الحادثة الضوء على الحقوق الثقافية لأمازيغ المغرب وخصوصاً أن هناك ملايين من الأمازيغ لا يتحدثون العربية. وقامت شرطة مدينة الرباط باعتقال أربعة أشخاص ينتمون إلى "التسقيفة الوطنية لمنهاضة مهرجان موازين". المهرجان الذي تنظمه سنوياً جمعية "مغرب الثقافات"، حيث كانوا ينوون تنظيم وقفة احتجاجية عشية افتتاح فعاليات الدورة 12 من المهرجان. وتم اطلاق سراحهم في اليوم التالي.

من ناحية أخرى فقد صنفت منظمة اليونسكو "مهرجان حب الملوك" (فاكهة الكرز) لمدينة صفرو المغربية ضمن لائحة التراث العالمي اللامادي. ويعتبر هذا المهرجان أقدم مهرجان على مستوى المغرب حيث انعقدت العام الماضي دورته الثانية والتسعون.

كما تقصلت حدة الانتقادات المصاحبة لمهرجان موازين، التي كانت توجه إلى المهرجان في الدورات السابقة، بدعوى استفادته من المال العام تارة، وتارة أخرى بسبب الأزياء التي يرتديها الفنانون الغريبيون المشاركون في المهرجان، والتي تتنافى مع تقاليد المجتمع المغربي، ويرجع المتابعون السبب وراء ذلك إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة (الحزب الإسلامي الذي يقود التحالف الحكومي) والذي كانت تأتي الانتقادات منه فيما سبق. ومن بين المشاريع الثقافية الهامة التي تم الإعلان عنها بمناسبة اختتام مؤتمر "بيت الشعر في المغرب" المنعقد بمدينة الدار البيضاء يوم 24 مارس 2013، اعتبار السنة القادمة 2014 سنة للشعر، ينظم بموجبه جملة من الفعاليات الثقافية والشعرية الوطنية، العربية والدولية بهدف تجديد أسئلة الشعر وإعادة الاعتبار له ولشروط إنتاجه وتلقيه في المدرسة والجامعة والإعلام وفي الحياة عموماً.

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في المغرب

قررت المجموعة المغربية إدراج جملة من التغييرات الجوهرية على سير عملها ابتداءً من شهر أيلول/سبتمبر 2013، وذلك حتى يتسنى لها تجاوز البطء الذي اتسم عمل المجموعة به في المرحلة الأخيرة، بسبب ظروف خاصة بالظرف المغربي وانشغال أعضاء المجموعة.

لذلك يرى أعضاء المجموعة ضرورة تكثيف العمل في المرحلة القادمة، لأن المجموعة لم تستطع أن تحقق الأهداف التي وضعتها للتنفيذ في النصف الأول من العام فلم تستطع أن تعقد أي لقاء مع الفعاليات الثقافية كما كان مقرر، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى أن الموقع التفاعلي للمجموعة بنسخته العربية جاهز بنسبة 85 %، فيما النسخة الفرنسية بنسبة 70 % .

أما البحوث الشهرية فهي جاهزة بشكل كامل، ومن المقرر أن تنفذ المجموعة في النصف الثاني من العام بحوث ميدانية حول: الشأن الثقافي في العمل البرلماني، الشأن الثقافي في برامج الأحزاب الوطنية، والوزارات المعنية بالشأن الثقافي.

موريتانيا:

عدم ثبات وزراء الثقافة في مناصبهم وتغيرهم المستمر يمنع وجود استراتيجية مستمرة، الثقافة غائبة تمامًا عن الخطاب السياسي والنشطاء الثقافيون يضعون خطة لتطوير السياسات الثقافية في البلد.



المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية - موريتانيا

Groupe des politiques culturelles nationales

في طور التأسيس

En cours de constitution

بدأ الاهتمام بفكرة إنشاء المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية بموريتانيا مع بداية التعرف على مؤسسة المورد الثقافي والإطلاع على أبحاثها في مجال السياسات الثقافية. فأصبح تأسيس المجموعة حلمًا يراود بعض الفاعلين الثقافيين في البلد، ثم جاء التعرف على شبكة ارتيربال، ليدعم هذا الاهتمام.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011 نظمت دار السينمائيين بإشراف من الباحث الجزائري عمار كساب أول ورشة حول السياسات الثقافية، وقد كان لهذه الورشة أهمية ملموسة في بداية الانتباه من طرف الفاعلين الثقافيين المستقلين على أهمية وضرورة كتابة سياسة ثقافية للبلد، تخرجه من حالة الضياع والفراغ التنظيمي على مستوى القطاع الرسمي.

فالوزارة المعنية وعلى مدى عشرات السنين مرت بتحولات جذرية في الاهتمام والتوجه، من الثقافة والترفيه، إلى الثقافة والإعلام، إلى الثقافة والتوجيه الإسلامي، إلى الثقافة والاتصال مع البرلمان، إلى الثقافة والشباب والرياضة. خلال تلك الفترة أيضًا شهدت الوزارة تتابعًا لوزراء عدة لا يكاد الواحد منهم يبدأ في التفكير في استراتيجية لقطاعه حتى يتم تغييره ليبدأ خليفته من الصفر وهكذا دواليك حتى يومنا هذا.

بالإضافة إلى ما سبق فإن كلمة "ثقافة" تكاد لا تظهر في برامج ولا خطابات الساسة سواء منهم الأغلبية أو المعارضة. وحين تظهر الكلمة تظهر باحتشام مربوط في أكثر الحالات بلون واحد من ألوان الثقافة غالبًا ما يكون "الشعر".

المبادرة:

قامت دار السينمائيين باتخاذ مبادرة لم تشمل الراغبين في العمل على تأسيس مجموعة وطنية للسياسات الثقافية، وطلب العون من كل الأصدقاء العرب والأفارقة للاستفادة من خبراتهم ودعمهم، وكان في طليعة

المستجيبين للنداء مؤسسة المورد الثقافي التي تبنت الفكرة وقررت مساندة مادياً ومعنوياً، بالإضافة إلى إدارة شبكة ارتباط التي أعلنت استعدادها للمساهمة بمكونين وباحثين.

وضع الناشطون على سلم أولوياتهم مجموعة من الأهداف تضمنت: مسح للوثائق والقوانين المنظمة للقطاع الثقافي، مسح للقطاعات الرسمية العاملة بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاع الثقافي، تعبئة المرشحين للانتخابات القادمة حول أهمية إدراج الثقافة في رؤيتهم وبرنامجهم السياسي وتوفير الدعم المناسب لذلك، إضافة إلى تأسيس نواة لمجموعة وطنية للسياسات الثقافية في موريتانيا.

ووضعوا مجموعة من النشاطات والآليات لتنفيذ الأهداف السابقة جاءت كالآتي:

- اكتتاب خيرين للعمل على مسح أولي للوثائق والقوانين المتوفرة الفاعلة والمعطلة، وقد تم التعاقد مع كل من السيد أحمد مولود أيده والسيدة ميمونة بنت السالك بالفعل للقيام بهذه المهمة.

- اكتتاب خير لجرد أولي للمؤسسات والأماكن العاملة في الثقافة.

- إعداد ورقة مختصرة عن الوضعية الحالية للسياسة الثقافية في موريتانيا وق بدأ العمل عليها بالفعل.

- تنظيم لقاءات مع بعض الهيئات العاملة في القطاع الرسمي والمستقل، وتم تنظيم لقاء مع وزارة الثقافة لإبلاغهم بالمبادرة، كما تم اللقاء مع الخبراء الذين تعاقدت معهم وزارة الثقافة لوضع استراتيجية القطاع الثقافي وتم بحث التعاون وتبادل المعلومات معهم، وفي هذا السياق نفسه، تم تنظيم ندوة صحفية في مباني المجموعة الحضرية للتحدث بشأن مشروع السياسة الثقافية لمدينة نواكشوط.

- تنظيم لقاءات مع المرشحين للانتخابات القادمة على أن تعقد بعد انتهاء شهر رمضان (آب/ أوغست)

وجاء توزيع المهام كالآتي:

دار السينمائيين: تتولى التسيير في المرحلة الأولى التسيير الإداري والتنسيق، توفير وترجمة وثائق المورد ووثائق اللجان الوطنية، تنظيم الندوات واللقاءات، إعداد المطبوعات الدعائية وتوزيعها، ترتيب لقاءات المنتخبين، متابعة الصحف والقنوات والنشر من خلال برامجها.

الخبراء: جمع كل الوثائق الإدارية والقانونية المتعلقة بالثقافة من مصادرها الرسمية: وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، وزارة التعليم، وزارة السياحة، وزارة الخارجية، اليونسكو، مؤسسة المدن التاريخية، جائزة شنقيط، وزارة الداخلية، البرلمان ومجلس الشيوخ، الأرشيف الوطني.

بالتعاون بين دار السينمائيين والخيرين: يتم إعداد قائمة أولية لنواة المجموعة الوطنية، تأخذ بعين الاعتبار التنوع اللغوي والثقافي لعناصرها، كما تستفيد أيضا من الخبراء الذين تعاقدت معهم وزارة الثقافة في مراحل مختلفة لإعداد الاستراتيجيات الثقافية.

وقبل نهاية العام 2013 يتم عقد الاجتماع التمهيدي لتشكيل المجموعة الوطنية الموريتانية للسياسات الثقافية بشكل رسمي.

تونس:

يكتفي التقرير حالياً بالقاء نظرة عامة على الحال الراهن في تطور البرنامج في تونس، وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات، حيث ما زال البرنامج يبحث مع المعنيين في تونس آليات العمل نحو التأسيس لمجموعة ضغط معنية بالسياسات الثقافية، على أن تتبع هذه المجموعة، حسب المعنيين في تونس، آليات عمل تتسم بالشمولية والشفافية منذ لحظة إطلاقها، بحيث تتجاوز "الانقسامات" المرسخة ما بين الفاعلين الرئيسيين في القطاع الثقافي المستقل وتساهم في حشد دعمهم حول قضايا تهدف إلى تحسين بيئة العمل الثقافي.

في الوقت نفسه، يبدو أن مفهوم السياسات الثقافية والوعي بأهمية العمل عليه بدأ يستقطب جهات مستقلة في تونس وجهات دولية داعمة، حيث عقدت مؤسسة Actif Association Culturelle Tunisienne pour l'Inserion ملتقى حول السياسات الثقافية باسم FACT من 20 إلى 23 حزيران / يونيو دعي إليه عدد من الناشطين والفاعلين الثقافيين من أفراد ومؤسسات لنقاش السياسات الثقافية في تونس.



مواقع مهددة بالخروج من قائمة التراث العالمي لليونسكو وناشطون تهددهم القاعدة دور هام للمثقفين في جلسات الحوار الوطني، والتأسيس للمجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

تشهد الساحة الثقافية اليمنية تطوراً بطيئاً وعودة تدريجية بعد الثورة اليمنية 2011 والأحداث السياسية التي تلتها، ولم تبدى ملامح التطورات السياسية على الحقل الثقافي بعد، فأخر قانون حكومي صدر يخص الشأن الثقافي هو القرار رقم 15 لعام 2012 (بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة) والذي يشمل المصنفات والحقوق الأدبية والفكرية والأمور المالية المتعلقة بها، والحقوق المجاورة المقصود بها فنانون الأداء ومنتجوا التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. صدر هذا القانون عن رئيس الجمهورية بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2012م. ويذكر أن هذا القانون لم يلق الرضا المطلوب من الفاعلين الثقافيين.

ولم يشهد العام 2013 أي تطورات على صعيد التشريعات والقوانين المتعلقة بالسياسات الثقافية، سوى المؤتمر الذي دعت إليه وزارة الثقافة تحت عنوان السياسات والتنمية الثقافية في شهر أيار 2013، ضم المؤتمر مجموعة من الباحثين وطرح المحاور الآتية: المحور الأول (السياسات الثقافية والتنمية) المحور الثاني (المثقفون والتغيير)، المحور الثالث (التراث الثقافي، الآثار، المخطوطات، الحرف اليدوية)، المحور الرابع (الكتاب والنشر). من زاوية أخرى تشهد اليمن اليوم جلسات الحوار الوطني والتي تشمل نقلة نوعية على صعيد رؤية اليمن ومستقبلها، ومن البارز فسخ المجال أمام المثقفين والفنانين اليمنيين للمساهمة في هذه الجلسات، وهو اعتراف ضمنى بدور المثقف في الدولة المستقبلية.

كما يشهد العام 2013 إطلاق فعالية تعز عاصمة الثقافة اليمنية، وفي المقابل ما تزال مدينة صنعاء القديمة مهددة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو» بالخروج من قائمة مواقع التراث الإنساني، إذا لم تبذل السلطات اليمنية مزيداً من الجهد لمنع إزالة المباني القديمة لبناء مبانٍ حديثة بالحرسانة مكانها، واستخدام السلطات للأسمنت في ترميم الكنوز المعمارية للمدينة القديمة. يأتي هذا التحذير بعد المهلة الأخيرة لمدينة زيد التاريخية وخروجها هي الأخرى.

كما وجه مجموعة من الناشطين والسينمائيين نداءً عاجلاً إلى وزير الثقافة بضرورة الأخذ بمعايير صحيحة ومهنية لشغل منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة السينما، منهين الوزير إلى مضرة المفاضلة على أسس حزبية أو شخصية لأن ذلك لن يخدم الحركة السينمائية، ولن يخرجها من حالة التهميش والركود التي تعيشها. كما صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المجمع اليمني للغة العربية على غرار المجمع المماثلة في مصر وغيرها من الدول العربية.

واستمرت المطالبة من أهالي أرخبيل سقطرى لوزير الثقافة بالنظر إلى الأرخبيل بعين ثقافية في ردهم بمركز ثقافي.

على مستوى آخر تفاقمت الانتهاكات ضد حرية التعبير الأدبي والفني وأبرز التطورات في هذا المجال اشتراك المؤسسة الأكاديمية في ممارسة وتغذية هذه الانتهاكات وعلى سبيل المثال ما قامت به جامعة البيضاء الحكومية من فصل للشاعر أحمد العرامي من هيئة التدريس بسبب تدريسه لرواية "حرمة" للكاتب اليمني علي المقري بحجة احتوائها على مقاطع إباحية، ورافق إجراءات الجامعة التعسفية تهديد للعرامي بقطع رأسه من تنظيم القاعدة الناشط في محافظة البيضاء.

انضمت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في اليمن حديثاً لبرنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية، وتم تأسيسها في كانون الثاني 2013. وحددت المجموعة أهدافها خلال النصف الأول من العام بتشكيل نواة المجموعة وعقد اجتماعات شهرية، نشر مقالات صحفية عن السياسات الثقافية في اليمن، عقد لقاءات مع مسئولين ثقافيين مؤثرين، العمل على استشارات قانونية حول السياسات الثقافية، وإقامة لقاءات تعريفية حول السياسات الثقافية في المحافظات، إضافة إلى تصميم شعار ومطبوعة إدارية.

انطلاقاً من الأهداف السابقة فقد عقدت المجموعة الوطنية لقاء تعريفياً مع عدة مؤسسات ثقافية وإعلامية يمنية وهي (متدى المعرفة، مركز الإعلام الثقافي، البيت اليمني للموسيقى، موقع عناوين ثقافية، مؤسسة الشرق الثقافية)، وقد نتج عن هذا الاجتماع تأسيس "اللجنة الوطنية غير الحكومية للسياسات الثقافية" لتكون بمثابة نواة للعمل القادم، وقد ترك باب العضوية في اللجنة مفتوحاً أمام كل المؤسسات العاملة في حقل الثقافة والفنون وكذلك أمام الفنانين والكتاب والمبدعين والإعلاميين. كما اتفق المشاركون على أن تتم دعوة ممثل للقطاع الثقافي الرسمي إلى جانب رئيس لجنة الثقافة بالبرلمان. وعقدت المجموعة ثلاثة اجتماعات أخرى حتى نهاية حزيران/يونيو 2013 وفي آخر اجتماع تم اقرار تغيير اسم اللجنة الى " المجموعة اليمنية للسياسات الثقافية " واختيار شعار للمجموعة . وانضم الى المجموعة أعضاء جدد ليصبح عدد أعضائها 10 بواقع 8 مؤسسات و 2 ناشطين ثقافيين. وبدأت المجموعة تواصلها من أجل الضغط و التحفيز للجهات الرسمية بعقد 3 اجتماعات مع وكيل وزارة الثقافة لقطاع الملكية الفكرية الاستاذ هشام علي.

ثم اجتمعت اللجنة الوطنية اجتماعين متتاليين مع نائبة وزير الثقافة الأستاذة هدى إبلان بخصوص التحرك المشترك بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لإدراج إستراتيجية وطنية للثقافة ضمن العقد الاجتماعي الجديد في اليمن.

ودأبت المجموعة على نشر مقالات في الصحف حول السياسات الثقافية ونشاط المجموعة وعملها. تقوم المجموعة حالياً بالتنسيق مع اللجنة المختصة بالثقافة في مؤتمر الحوار الوطني لضمان استيعاب مخرجات مؤتمر السياسات والتنمية الثقافية في العقد الاجتماعي الجديد. كما تعمل المجموعة على التواصل مع السفارة الفرنسية المكلفة بالإشراف على صياغة الدستور الجديد للجمهورية اليمنية للتفاهم حول المواد المتعلقة بالثقافة في صياغة الدستور القادم .

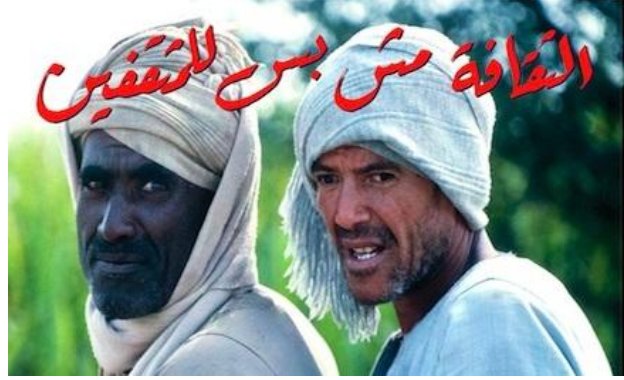
لمست المجموعة أثراً مباشراً لعملها من خلال تواصلها مع وزارة الثقافة لتحريك المياه الراكدة في مجال السياسات الثقافية و قد كان لهذا التواصل أثر كبير في تحريك اهتمام الوزارة بهذا المجال المتوقف والمغيب منذ سنوات، فقررت الوزارة اطلاق مؤتمر السياسات والتنمية الثقافية الذي كان معطلاً ومؤجلاً منذ العام 2009 م. واستطاعت المجموعة التأثير على وزارة الثقافة بغية تغيير عقليتها ولغتها في التعامل مع القطاع الثقافي المستقل حيث استعانت الوزارة بالمجموعة في تحديث برنامج عمل المؤتمر. وأضافت جلسات خاصة بمواكبة التحول الديمقراطي استجابة لمطالب المجموعة تحت اسم "المثقفون والتغيير" وقامت الوزارة بدعوة كل اعضاء اللجنة لحضور المؤتمر ورأس منسق المجموعة الوطنية جلستي عمل وقدم مقترحات تمثل رؤية المجموعة لمستقبل العمل الثقافي. وتم إشراك أعضاء من المجموعة في صياغة التوصيات وتم تكليف منسق المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية بقراءة البيان الختامي والتوصيات النهائية لأعمال المؤتمر الذي يعد الأول يمينياً في مجال السياسات الثقافية.

كما تم تكليف لجنة لإعادة صياغة مخرجات المؤتمر تكونت مناصفة من اثنين من القطاع الرسمي (وكيل الوزارة ومدير عام المخطوطات) واثنين من المجموعة الوطنية شملت منسق المجموعة وعضو آخر فيها. وقد استطاعت المجموعة فرض بنود هامة في توصيات ونتائج هذا المؤتمر¹ الذي يعتبر فاتحة ومرتكز لبناء سياسة ثقافية وطنية جديدة.

¹ ملحق ملخص لمخرجات المؤتمر بعد فرض اجندة المجموعة الوطنية " كاملة " ضمنها

مصر:

قرارات "تطهيرية" لوزارة الثقافة وإنهاء مهام واستقالات بالجملة واكبت مرحلة الرئيس السابق محمد مرسي المرحلة الثانية من حملة سياسة ثقافية لكل المصريين واستبيان رأي حول السياسات الثقافية يستهدف الوصول إلى جمع أكبر عدد من الآراء والرؤى المختلفة للمعنيين



شهدت مصر في النصف الأول من عام 2013 وتحديدًا في شهر مايو/أيار تعديلًا وزارياً شمل وزارة الثقافة، وتم تعيين د.علاء عبد العزيز عوضًا عن الوزير محمد صابر عرب الذي قدم استقالته أكثر من مرة وتراجع عنها، لم تشهد الأشهر الأخيرة من مرحلة الوزير عرب تغييرات أو تشريعات من شأنها أن تحدث فارقًا على صعيد السياسات الثقافية في مصر، بل اقتضت قراراته على جوانب التنشيط والمنح ومحاولة إحياء الحركة الثقافية.

فقد منحت وزارته الفرصة لعشرة مخرجين مسرحيين شباب لتقديم تجربة مميزة من خلال مشروع 100 ليلة مسرح على مسرح الهناجر للعروض التجريبية بأرض الجزيرة بالأوبرا في إطار دعم المواهب المسرحية. كما أعلن المجلس الأعلى للثقافة عن فتح باب التقدم للحصول على منح التفرغ في مجالات الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية خلال العام المالي 2013/2014، بتقديم دعمًا ماليًا لإبداعاتهم، ويقوم المجلس بتنظيم معرض لإبداعات الحاصلين عن المنح في نهاية المدة الممنوحة للتفرغ. وفي نفس السياق أعلن الوزير أن جميع العروض المسرحية ستكون بالمجان للجمهور طيلة فترة المهرجان القومي للمسرح القومي.

ثم أتى التعديل الوزاري وجلب معه أزمة حقيقية بين الوزارة والمثقفين، من خلال القرارات التي أصدرها الوزير الجديد علاء عبد العزيز، وتصريحاته التي ربط فيها القرارات بشريعة الثورة ومهمة تطهير الوزارة. ومن القرارات التي أصدرها الوزير: إنهاء انتداب الدكتور أحمد مجاهد لرئاسة الهيئة العامة للكتاب، والدكتور عبد الناصر حسن من رئاسة دار الكتب والوثائق القومية، والدكتورة إيناس عبد الدايم من رئاسة دار الأوبرا المصرية، والدكتور صلاح المليجي من رئاسة قطاع الفنون التشكيلية، وإنهاء انتداب أربعة قيادات بدار الكتب والوثائق القومية هم: الدكتور عبد الواحد النبوي مدير الدار ورئيس الإدارة المركزية، والدكتور محمد صبري الدالي رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية، والدكتورة إيمان عز الدين المشرفة على المكتبة التراثية بدار الكتب، والدكتورة نيفين محمد محمود المشرفة على جودة الأعمال الفنية بدار الوثائق.

ومن الإجراءات التي اتخذها الوزير في مدة ولايته التي أكملت شهرين فقط:

- التصريح بتغيير اسم مشروع "مكتبة الأسرة" إلى "مكتبة الثورة"، دون أن يتخذ قرارًا تنفيذيًا بذلك.
- محاولة إلغاء جوائز الدولة للمبدعين بحجة فساد الترشيحات وضرورة توفير المال العام.
- التصريح بدراسة مشاريع ترجمة الفكر العربي إلى اللغات الأخرى، والاتفاق على أن يتم البدء على المستوى الإفريقي.

- المطالبة بإنشاء نقابة للمثقفين تكون مهمتها الأساسية تحديد المقصود بالجماعة الثقافية وعدم قصرها على مجموعات بعينها.

- تكليف لجنة من الشؤون القانونية والتفتيش المالي والإداري بالوزارة لبحث شكاوى العاملين بالوزارة وسرعة تنفيذ أحكام القضاء الإداري، التي حصل عليها العاملون بالوزارة على مدار الوزارات المتعاقبة والتي كانت تتجاهل تنفيذ أحكام القضاء.

- الدعوة إلى توثيق ثورة 25 يناير بكتب وأفلام ووثائق وتسجيلية، ولكن لم تتم مناقشة المشروع إلا مع ممثلين لحزب الحرية والعدالة فقط.

وشهد الوسط الثقافي المصري احتجاجات عديدة ردًا على هذه السياسة فقد قدم مجموعة من المثقفين والفنانين استقالتهم من مناصبهم داخل الوزارة. وأعلن مجموعة من الموسيقيين تعليق عملهم والدخول في اعتصام مفتوح بمقر دار الأوبرا. إضافة إلى اعتصام آخر داخل مكتب الوزير. وقام أحد الموالين لسياسة الوزير بتقديم بلاغ للنائب العام ضد 31 شخصية من الأدباء والمثقفين والفنانين والسياسيين، وطالب بمحاكمتهم جميعًا بتهمة تكدير الأمن العام وتعطيل العمل في الدولة، وذلك باحتلال مكتب وزير الثقافة.

إضافة إلى قرارات فصل الموظفين السابقة، فقد تم تهديد مركز الرقص المعاصر بالإغلاق، وأطلق بعض رموز التيار الحاكم سنانم بحق فن الباليه وأصحابه، مما دفع فرقة باليه أوبرا القاهرة لتقديم عرض باليه زوربا في الشارع بالقرب من مكتب وزير الثقافة احتجاجًا على ذلك، كما وقع عدد من الفنانين والمثقفين والنشطاء بيان يدعو إلى إنقاذ مركز الرقص المعاصر من خطر إغلاقه وإيقاف أنشطته، ودعاهم إلى مساندة المركز في وقفته ضد هذا القرار المتسرع والغير مبرر والذي لا يبالي بغلق فضاء ثقافي أثبت نجاحه في وقت قصير واستبعاد أكثر من عشرين طالب منتظمين في دراستهم بالمركز.

ومن جهة أخرى فقد أصدر وزير الثقافة عدة قرارات تخص دعم التبادل الثقافي والفني مع دول العالم، واستحدث وحدتين للتطوير والتخطيط والمتابعة تتبعان لقطاع مكتب الوزير، وذلك بالاستفادة من الدعم الذي تقدمه الوحدة التنفيذية للمعونة الإنمائية (الأودا)، لتقوم بعمليات التطوير الإداري والفني لقطاعات وزارة الثقافة. ويؤكد الوزير، على أنه من خلال عمل وحدتين، سيتم تأسيس المشروع الوطني لإدارة وتأمين وثائق مؤسسات الدولة، وتطوير أداء دار الوثائق القومية، وتأدية مسئولياتها كأرشيف وطني للدولة.

قدم الدكتور علاء عبد العزيز استقالته من منصبه في اليوم الذي أكمل فيه شهره الثاني وزيراً للثقافة إثر الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مصر والتي أفضت إلى عزل الرئيس محمد مرسي في 4 يوليو (تموز) 2013. تم تعيين الوزير السابق محمد صابر عرب وزيراً للثقافة للمرة الثانية ضمن الحكومة الانتقالية، وأعلن معتصموا وزارة الثقافة مواصلتهم للاعتصام رفضاً لصابر عرب وتمسكاً بوزير من اختيار المثقفين.

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

تشهد الفترة التي يغطيها التقرير فترة كمن في أداء "المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية" في مصر بسبب تلاحق الأحداث الجارية وسخوتها واشتباك أغلب أعضاء المجموعة بما حدث على الأرض وبالتالي انشغالهم التام. تضمن هذا موقف المثقفين من الوزير (السابق) الدكتور علاء عبد العزيز، ومن الاعتصام ضده.

اجتمعت المجموعة الوطنية منذ أول العام وحتى شهر يوليو (تموز) الجاري ثلاث مرات. حاولت فيها إعداد خطة لعام 2013، والبدء في تنفيذها. كان أهم ما تضمنته الخطة الانتهاء من فصول مقترح السياسة الثقافية بحلول أول سبتمبر (أيلول) القادم. وتم تبنى هيكل وصيغة جديدة للفصول تختلف عن نموذج أرتريال، بهدف الاعتماد على هيكل أنسب لمحتوى الفصول. كذلك، لم يتقدم العمل بالنسبة لخطة الموقع الإلكتروني الذي سيتم تصميمه وإطلاقه بغرض الترويج للسياسة الثقافية والمجموعة الوطنية.

تحاول المجموعة ضم المزيد من الأعضاء وحث الأعضاء الحاليين على حضور الاجتماعات لأن بعضهم غير فاعلين ولا يحضرون الاجتماعات. وتقرر أن تجتمع المجموعة مرة كل شهرين.

تعمل المجموعة الآن على صياغة استمارة استطلاع رأي لجمع معلومات تخص كتابة فصول السياسة الثقافية، متضمنة أسئلة عن دور وزارة الثقافة والتشريعات الخاصة بالثقافة والحريات. يتوقع أن تنتهي صياغتها أول أغسطس (آب) وأن يتم توزيعها على أوسع نطاق بنفس الشهر.

أطلقت المجموعة الوطنية في شهر مايو (أيار) الجزء الثاني من حملة "سياسة ثقافية لكل المصريين"، والتي تضمنت أولى مراحلها طباعة مجموعة من المطبوعات المختلفة (كروت بوستال - استيكرات - بوسترات) والتي تم توزيعها بمناطق عديدة بالقاهرة و13 محافظة ومدينة أخرى. تضمنت المطبوعات تصميمات جديدة وشعارات جديدة مثل "الثقافة مش في الوزارة، الثقافة في الشارع والحارة" وغيرها، بالإضافة لسلسلة شعارات "من حقي": مثل "من حقي اسمع موسيقى" و"من حقي أمثل"، الخ. تتضمن المراحل الأخرى من الحملة إعلانات في الشارع وفي المواصلات العامة، وفيلم عن السياسات الثقافية، وإعلانات قصيرة.

فلسطين:

مدينة بيت لحم على قائمة التراث العالمي، وتراجع كبير في تمويل الثقافة في فلسطين.
الرؤية الثقافية لفلسطين في المرحلة القادمة: الأصالة والمعاصرة، المقاومة الثقافية وحماية البيئة،
تأسيس المجموعة الوطنية باسم "مؤسسة السياسة الثقافية"

تم تشكيل حكومة جديدة في نهاية شهر حزيران من هذا العام غاب عنها تسمية وزير للثقافة، وبعد سلسلة من الانتقادات من الوسط الثقافي تم تسمية الدكتور أنور أبو عيشة وزيراً للثقافة. في خطوة عملية وقبل إصدار هذا التقرير بأسابيع قليلة عقدت وزارة الثقافة الفلسطينية اجتماعات مع اللجان الاستشارية في المحافظات للتحضير للخطة الإستراتيجية لقطاع الثقافة للأعوام 2014-2016. وخلصت هذه الاجتماعات إلى العديد من التوصيات أهمها: تأكيد التواصل مع الحالة الثقافية في فلسطين الـ 48 والشئات. الاهتمام بالبنية التحتية: (قصور ثقافية، مسارح ..) خاصة في بعض المحافظات. دعم البعد الجندي المتعلق بالنساء في صياغة كل السياسات والتدخلات في الخطة. تفرغ موظفين من البلديات للعمل الثقافي. إضافة إلى تحديد بعض العناصر لصياغة الرؤية الثقافية لفلسطين في المرحلة الجديدة: تضمين الأصالة والمعاصرة. إضافة المقاومة الثقافية. إضافة موضوع البيئة. اقتراح إدراج رفض التطبيع الثقافي مع الطرف الآخر. الاهتمام بذوي الإعاقة ودمجهم بخطة الوزارة.

وقامت وزارة الثقافة في رام الله بتكريم عدد من المؤسسات الثقافية التي ترأسها وتديرها نساء، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للثقافة، ويوم المرأة العالمي. وكان العام 2012 قد شهد في نصفه الثاني إدراج مدينة بيت لحم على قائمة التراث العالمي للبشرية وشمل التصنيف البلدة القديمة وكنيسة المهدي وطريق الحجاج.

على صعيد مؤسسة التعاون الفلسطينية تم اعداد مسودة الخطة الاستراتيجية لقطاع الثقافة (غير معتمدة لتاريخ اليوم) والتي تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق الـ 48 ولبنان. وتم تحديد نطاق عمل المؤسسة الثقافي بثلاث مسارات رئيسية؛ المحافظة على الثقافة والهوية الفلسطينية، وتمكين المؤسسات الفلسطينية، وتنمية وتطوير القوى البشرية من خلال العمل على رعاية الإبداع الثقافي وتنميته وتطويره.

وضعت مؤسسة التعاون حجر الأساس للمتحف الفلسطيني في بيرزيت بتاريخ ١١ نيسان، يهدف المشروع لخلق حوار فلسطيني مفتوح لكل الفلسطينيين أينما كانوا، في الوطن والمهجر، وسيكرس جهوده لبحث وفهم التاريخ الفلسطيني، تبلغ القيمة الإجمالية المتوقعة للمشروع مليون دولار أمريكي.

مع بداية هذا العام، قدم مركز الإحصاء الفلسطيني إحصائية وطنية تتعلق بالبنى التحتية الثقافية، فقد بلغ عدد المتاحف العاملة في فلسطين خلال عام 2012؛ 14 متحفاً؛ 10 متاحف في الضفة الغربية، و4 متاحف في قطاع غزة. وأشار إلى أن عدد المراكز الثقافية العاملة في فلسطين بلغ 646 مركزاً ثقافياً عاملاً في عام 2012، 577 مركزاً ثقافياً عاملاً في الضفة الغربية، و69 مركزاً ثقافياً عاملاً في قطاع غزة، حيث بلغ أعلى عدد مراكز ثقافية عاملة في محافظة نابلس بواقع 107 مراكز ثقافية، يليها محافظة الخليل 86 مركزاً ثقافياً عاملاً. وقال إن المراكز الثقافية قدمت خلال عام 2012 حوالي 9.5 ألف نشاط ثقافي؛ 10.3% من هذه الأنشطة ندوات، و8.1% محاضرات، و63.0% دورات، و16.1% عروض فنية، و2.5% معارض. في حين بلغت هذه الأنشطة حوالي 9 آلاف نشاط ثقافي عام 2011. وتبين أن هناك 10 مسارح عاملة في فلسطين عام 2012، منها 7 مسارح عاملة في الضفة الغربية، و3 مسارح في قطاع غزة. حوالي 122 مسرحية عرضت في المسارح في فلسطين عام 2012؛ 68 مسرحية في الضفة الغربية، و54 مسرحية في قطاع غزة 50%، ويظهر أن من المسرحيات المعروضة للأطفال و26.2% عرضت للكبار في حين 23.8% عرضت للصغار والكبار.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الفعاليات الرئيسية منذ بداية العام كما رصدت هي: مهرجان مسرح المصطفيين/ مسرح عشتار، مهرجان رام الله للرقص المعاصر في نسخته السابعة، مهرجان فلسطين الدولي، مهرجان المشمش/ جفنا، مهرجان الروزنا/ بيرزيت، ومهرجان سين لفن الفيديو والأداء، وكذلك مهرجان وجولة عروض مدرسة سيرك فلسطين، مهرجان نوار نيسان للطفل، بالإضافة إلى معارض الفنون البصرية لطلبة الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة/ فلسطين، مهرجان عيد الموسيقى السادس، بالإضافة إلى عشرات المعارض الفنية كمعرض صور خليل رعد، معرض سمكة بألوان كثيرة وغيرها، وعشرات العروض الفنية المختلفة والمتفرقة والمختلفة.

من النقاط الهامة والضرورية التوقف عندها هي انحسار تمويل الثقافة في فلسطين، وهو ما يمثل الهاجس الأكبر في عمل المؤسسات الثقافية المستقلة اليوم أكثر من أي يوم مضى وذلك للأسباب التالية:

1- تراجع اهتمام المؤسسات الداعمة العالمية بفلسطين بفعل تركيزها على دول الربيع العربي.

- 2- تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين وإعادة ترتيب الاولويات على المستوى الرسمي بما يضع الثقافة في اسفل سلم اولويات الدولة مرة أخرى.
- 3- تراجع المبالغ المرصودة للمشاركة الثقافية من قبل البلديات بسبب ضعف تحصيل الضرائب البلدية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي.
- 4- الانسحاب التدريجي لمؤسسة فورد من دعم المؤسسات الثقافية في فلسطين.
- 5- تقليص الدعم المرصود من قبل مؤسسات القطاع العام للقطاع الثقافي لهذا العام.
- 6- دعم محدود من المؤسسة العامة للفعاليات الثقافية (المؤسساتية والفردية).

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

- تم تأسيس المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في فلسطين تحت اسم "مؤسسة السياسة الثقافية"، وصاغت المؤسسة أهدافها العامة والخاصة كما يلي:
- تحفيز العاملين في مختلف القطاعات الرسمية والخاصة لتكريس دور الثقافة الحيوي في المجتمع وفي علاقتها بالتنمية البشرية.
 - بناء قاعدة معرفية تدعم التخطيط والاستثمار الثقافي في فلسطين وبين الفلسطينيين.
 - اقتراح الآليات الإدارية والتشريعية التي من شأنها تطوير العمل الثقافي في فلسطين.
 - متابعة مؤشرات الممارسة الثقافية في فلسطين ومدى تقدم التشريعات والقوانين الناجمة لها.
 - الدفاع عن حق الثقافة الفلسطينية وحضورها في وسائل الإعلام العامة والخاصة في فلسطين.
 - تطوير مجالات: الإدارة الثقافية، الإعلام الثقافي، الصناعة الثقافية، والتنشيط الثقافي.
 - العناية بمظاهر التنوع الثقافي وتشجيع الحوار الثقافي .

من المقرر أن تقوم المجموعة بتشكيل هيئة تأسيسية تمثل قطاعات ثقافية وفنية مختلفة وتمثل الفلسطينيين في الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة، مناطق فلسطين 1948، وفي المنفى والمهجر.

الأعضاء المؤسسون للمؤسسة حتى الآن هم: اسماء الغول، عاطف ابو سيف، اريج حجازي، فداء توما، خالد عليان، رشا حلوة، انطوان شلحت، غسان زقطان، خالد حوران، فيرا تماري، عليا ريان، أمل كعوش، سيرين حليمة، روان شرف، علاء خليلي، إميل عشراوي، سالي ابو بكر، فاتن فرحات.

نظراً لأن التسجيل القانوني للمؤسسة في وزارة الداخلية الفلسطينية يأخذ وقتاً أطول مما هو متوقع نتيجة تعقيدات الإجراءات القانونية المتبعة في فلسطين، والتي تكمن أحد أسبابها في وجود شخصيات فلسطينية لا تحمل جنسية فلسطينية، فإن البديل الحالي هو العمل تحت إطار مؤسسة مسجلة وقانونية وحساباتها خاضعة للرقابة والمراجعة القانونية، لذلك تم اقتراح "مؤسسة داليا"² لتكون الراعي المالي والإداري للمشروع وقد تم رفع طلب التقدم مع شرح تفصيلي لمجلس إدارة مؤسسة داليا للمصادقة على الاقتراح.

يلزم التسجيل القانوني لدى وزارة الداخلية الفلسطينية تحديد مقر للمؤسسة، وعليه تم الاتفاق مع "مؤسسة نوى" على أن تقام فعاليات المؤسسة مبدئياً في مقرها. كما تم عقد عدة اجتماعات فردية وعبر السكايب وتم تحديد الاجتماع الاول لكافة الأعضاء المؤسسين بتاريخ 5-8-2013.

سوريا:

مواقع التراث العالمي في سورية على قائمة الخطر

استمرار الانتهاكات ضد الفنانين، والمؤسسات المدنية تسابق الزمن في بناء قدراتها للعب دور جوهري في التغيير الثقافي

² مؤسسة دالية (www.dalia.org) مؤسسة مجتمعية تأسست عام 2007 على أيدي أفراد من المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية- و قطاع غزة والخط الأخضر والشتات. و تتميز مؤسسة دالية بتنوعها من حيث العمر والجنس والديانة وانتماءاتها الفكرية، إلا أنها تتوحد في رؤيتها في إدراك حقوق الفلسطينيين في التحكم بمواردهم وتحقيق تنمية مستدامة تعتم بها الأجيال القادمة. وتتلخص رسالة المؤسسة في حشد واستخدام كل الموارد اللازمة وبالشكل الملانم لتمكين وخلق مجتمع مستقل مسؤول نابض بالحياة تسود فيه الشفافية والمحاسبة.

لم يشهد النصف الأول من عام 2013 تطورات هامة على المستوى التشريعي أو القانوني، حيث توقفت حركة "الإصلاح" التشريعي التي أطلقتها الحكومة السورية خلال عام 2012 و عدلت بناء عليها الدستور ومجموعة أخرى من القوانين المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على العمل الثقافي.

بعد بدء الحراك في سوريا، ورغم عدم وجود تغيرات ملحوظة على الهيكليات التنظيمية وآليات صناعة القرار على المستوى الحكومي، إلا أن هناك عوامل أساسية ظهرت حديثاً غيرت جذرياً في المشهد الثقافي، وتبشر بتغيير طويل الأمد على مستوى السياسة الثقافية في سوريا مهما كان شكل التغيير السياسي للبلد، أهم هذه العوامل هو خروج عشرات التجمعات والمؤسسات المدنية المعنية بالشأن الثقافي عن إطار النظم والقوانين والنشاط غير المسبوق في التجمعات المدنية.

هذا التغيير قد يكون مؤقتاً وتراجع لاحقاً في حال لم يبدأ العمل سريعاً لحشد الدعم وبناء التحالفات نحو تطوير القطاع المستقل كقوة ضاغطة على آليات التحول السياسي على المستوى الثقافي لاحقاً. وتسمح قراءة أشكال النشاط التي تمارسها التجمعات والمؤسسات الثقافية الناشطة، ورغم غياب خطط استراتيجية مكتوبة في كثير من الأحيان إلا أن اهتمامها يصب على مجالات العمل التالية:

1. ترويج القيم المدنية و حكم القانون
2. التغيير السلمي
3. المساهمة في بناء المجتمع المدني السوري
4. توفير الدراسات والأبحاث الميدانية والأكاديمية اللازمة في التخطيط الثقافي؛ وبناء مشاريع ثقافية وفكرية منسجمة مع احتياجات المجتمع الجديد.
5. تطوير السياسات الثقافية والتوجهات الأساسية للثقافة والفنون على المستوى الوطني لدمج مفهوم الثقافة في عملية التنمية.
6. تنشيط الحركة الفنية المستقلة.
7. الدفاع عن الحريات الإعلامية بأدوات العمل الإعلامي المختلفة

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في بيانها الصحفي الصادر بتاريخ 20 حزيران 2013 عن إدراج مواقع التراث العالمي الستة في سوريا على قائمة التراث المهدد بالخطر، بهدف لفت الانتباه إلى المخاطر التي تحقد بهذه المواقع بسبب الأحداث التي تشهدها البلاد. وهذه المواقع هي: مدينة حلب القديمة، مدينة دمشق القديمة، مدينة بصرى القديمة، قلعة صلاح الدين، موقع مدينة تدمر التاريخية ومجموعة القرى القديمة في شمال سوريا.

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

شهدت الأشهر الستة الأولى من عام 2013 إطلاق العمل على السياسات الثقافية في سوريا، ضمن بنية وآلية مختلفة إلى حد بعيد عما تشهده بقية الدول العربية. يأتي هذا الاختلاف نتيجة مباشرة لمرحلة التغيرات الجذرية التي تعيشها سوريا.

فقد عملت "اتجاهات" ثقافة مستقلة" كمنسق للمشروع على كتابة خطة سنوية للعمل متضمنة مجموعة من النشاطات تسعى في مجملها إلى الخروج بوثيقة توافقية للتغيير الثقافي ولدور القطاع الثقافي المستقل سواء في المرحلة الراهنة أو في المرحلة المستقبلية.

تم تشكيل قاعدة تواصل مع حوالي 50 شخص (حالياً) من الفاعلين الثقافيين يكونون على اطلاع دائم على المشروع وتطوراتهِ وبيدود النصح والمشورة.

كما بدأ العمل على بحث مقارن يسعى إلى دراسة أشكال استخدام الفنون والثقافة في صناعة السلام/ تعزيز السلم الأهلي وحل النزاعات وذلك في دول مرت بمراحل شبيهة بما تمر به سوريا. ويهدف البحث إلى:

- وضع رؤى استباقية لتقليل الآثار الموجهة للنزاع السوري على صعيد النسيج الاجتماعي.
- اقتراح برامج ثقافية نموذجية وأساليب عمل بناءة تهدف لتجنب الصراع الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي.
- نشر تجارب وخبرات عالمية اعتمدت على التدخلات الثقافية لتعزيز السلم الأهلي
- مشاركة أفضل الممارسات المقترحة من منظمات دولية ليستفيد منها الفاعلون الثقافيون في سورية وصناع السياسات.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً التحضير لطاولة العمل الأولى التي تتضمن ثلاثين مشاركاً من المعنيين تعقد في أيلول/ سبتمبر في بيروت، وتغطي عدة محاور:

- الاتفاق على المفاهيم الرئيسة المرتبطة بمجال العمل.
 - التوافق على مفهوم للثقافة يرى المشاركون ضرورة تبنيه.
 - من هم الفاعلون الثقافيون على المستوى الوطني اليوم؟
 - توصيف الوضع الراهن للسياسة الثقافية في سوريا اليوم
 - تصور لطبيعة التغيير الثقافي المستقبلي.
 - ما هي أهداف السياسة الثقافية المقترح تبنيها مستقبلاً
 - ما هي أهم أدوار القطاع الثقافي المستقل حالياً ومستقبلاً
- يتم التحضير أيضاً لاستبيان رأي حول التغيير والسياسات الثقافية في سوريا، يستهدف الاستبيان الوصول إلى 300 شخص من الفنانين والفاعلين الثقافيين السوريين المقيمين داخل سوريا وخارجها. سيستخدم جزء من نتائج الاستبيان خلال طاولة العمل وبشكل بمجمله تحضيراً للوصول إلى الوثيقة التوافقية المرجو الوصول إليها خلال عام.

لبنان:

إنشاء صندوق التعاضد الموحد للفنانين اللبنانيين، إغلاق مراكز ثقافية على أرضية مواقف سياسية حراك نشط لـ "التجمع من أجل الحفاظ على التراث" وحركة "ردوا المسرح لبيروت" و"المرصد اللبناني على الممارسات الرقابية"

شهد النصف الأول من عام 2013 عدة أحداث ارتبطت بالحراك الثقافي والتشريعات الثقافية في لبنان أهمها القرار الذي أصدره الوزير كابي ليون، فقد أعلن الوزير عن بدء العمل بصندوق التعاضد الموحد للفنانين اللبنانيين، ويهدف الصندوق إلى رعاية الفنان اللبناني وضمان عيشه الكريم صحياً واجتماعياً من خلال تأمين الاستشفاء والطبابة ونهاية الخدمة وخدمات أخرى. ضم الصندوق ثمان نقابات وهي: نقابة ممثلي المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون في لبنان، نقابة الموسيقيين المحترفين، نقابة الفنانين السينمائيين، نقابة شعراء الزجل، نقابة الفنانين التشكيليين، نقابة محترفي الفنون التخطيطية والرسوم التعبيرية، نقابة الفنانين المحترفين ونقابة ممثلي المسرح والسينما والتلفزيون في الشمال. وتم تحديد شروط الانتساب بأن يكون الراغب منتسباً إلى إحدى النقابات الفنية، وأن لا يكون عضواً في صندوق تعاضد آخر.

مؤخراً ابُلغت النقابات الثمانية من قبل هيئة صندوق التعاضد التي تضم ممثلاً عن كل نقابة، أن بطاقات الاستشفاء سيبدأ تسليمها منذ نهاية شهر تموز/يوليو لكل فنان منتسب ومستوفي الشروط. وقد ادى تفعيل صندوق التعاضد إلى تحصيل صندوق النقابة على مبلغ 300 مليون ليرة لبنانية من الضرائب والهبات (منها هبة بمبلغ 100 مليون ليرة من وزارة الثقافة مقترح أن تدرج سنوياً ضمن ميزانية الوزارة)، مع العلم أن موضوع الضرائب المستجدة المفروضة لحساب الصندوق على الأعمال الفنية المحلية والأجنبية (علاوة على ضريبة العشرة بالمئة التي تستوفيها وزارة المالية) لا تزال موضوع خلاف ونقاش بين النقابات ووزارة الثقافة وبين وزارة السياحة والمؤسسات الثقافية والفنية.

وما يزال ارتباط الثقافة بالسياسة واضحاً في لبنان والموقف المناهض للتطبيع الثقافي مع إسرائيل، فقد سحبت وزارة الداخلية اللبنانية رخصة فيلم "الهجوم" للمخرج زياد دويري ومنعته من العرض في لبنان، بسبب تصوير مشاهد من الفيلم في "إسرائيل"، ولاستعانة المخرج بممثلين إسرائيليين. ولنفس السبب رفضت وزارة الثقافة اللبنانية ترشيح الفيلم لجوائز الأوسكار كفيلم لبناني. وقد استتكرت بعض المؤسسات اللبنانية هذه الخطوة منها جمعية "إعلاميون ضد العنف" التي أصدرت بياناً وصفت فيه القرار بكونه "سداً منيعاً وعائقاً أساسياً أمام ريادة لبنان واللبنانيين، وإحباط عزيمة الفنانين ودفعهم إلى البقاء في الخارج". ومن ناحية أخرى فهناك العديد من الجهات التي أيدت موقف الحكومة منها "حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان" التي عارضت تصوير الفيلم في "إسرائيل".

كما قام المئات من نشطاء حملة جورج ابراهيم عبدالله في مطلع عام 2013 بإغلاق المراكز الثقافية الفرنسية في مختلف المناطق اللبنانية. ونظموا اعتصامات تخللها توزيع صور جورج وبيانات داخل حدود المراكز وخارجها، ووزع المعتصمون في كل المناطق بياناً موحداً ربطوا فيه استمرار عمل المراكز الفرنسية في لبنان بحرية جورج عبدالله.

وكان العام الفائت قد شهد العديد من التحركات الثقافية والمدنية لاستتكار قرارات الحكومة أو للمطالبة بتعديلات جديدة، فقد دعا «التجمع من أجل المحافظة على التراث» للاعتصام أمام وزارة الثقافة احتجاجاً على تدمير الموقع الفينيقي الأثري في ميناء الحصن، بعدما قررت وزارة الثقافة سحبه من لائحة الجرد العام. أما حركة "ردوا المسرح لبيروت" التي انطلقت عام 2011 احتجاجاً على إغلاق مسرح بيروت، فقد استمرت في نفس النهج في متابعة قضية مسرح بيروت ودعت لتأسيس مجموعة معنية بحماية الفضاءات الثقافية في لبنان. وقد توصلت مجموعة "ردوا المسرح لبيروت" مع اللجنة الرسمية المكلفة بمتابعة ودراسة القضية إلى توصيات نهائية رفعت مؤخراً إلى وزير الثقافة تضمنت اقتراح قرار بوضع اليد بصورة مؤقتة على جزء من العقار رقم 243 من منطقة عين المريسة العقارية والقائم عليه مسرح بيروت.

أما مجموعة "المرصد اللبناني على الممارسات الرقابية" فلا تزال تتحرك باتجاه تغيير قانون الرقابة على الأعمال السينمائية والمصورة بعد أن قدم مشروع قانون جديد إلى السلطات المعنية العام الفائت، تمهيداً لإعادة النظر بالقوانين التي تشمل كل الممارسات الإبداعية، ويقوم المرصد بالتعاون مع "مؤسسة مهارات" بالتحضير لحملة متكاملة للتعريف بأهمية إعادة النظر في الممارسات الرقابية وفي المشروع الجديد، وذلك في الأوساط الجامعية، إضافة إلى تشكيل مجموعات ضغط في دائرة المجتمع المدني ومن داخل مجلس النواب، علماً بأن الممارسات الرقابية الرسمية في لبنان لا تزال تزداد وطأة على المبدعين.

كما تم افتتاح مركز ثقافي عراقي في بيروت لتعزيز الشراكة الثقافية بين لبنان والعراق، وجاء هذا الافتتاح بعد عدة أشهر من افتتاح المركز الثقافي التركي "يونس إمرى" في بيروت عام 2012. وانتهت مع نهاية العام الماضي الرئاسة الرومانية لشبكة المراكز الثقافية الأوربية في لبنان التي تعمل وتخطط بشكل مشترك، وسيترأس معهد غوته هذه الشبكة لعامي 2013 و 2014.

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

تم تشكيل نواة لتأسيس المجموعة الوطنية في لبنان في عام 2012 وضمت كادراً إدارياً يتألف من باحث قانوني وباحث ثقافي ومنسق، يقومون بالتشبيك مع عدد كبير من الناشطين والفاعلين الثقافيين ومؤسسات المجتمع المدني، ووضعت المجموعة هدفاً لها هو العمل على القضايا الثقافية الملحة، وفي طليعتها قضيتي الرقابة وقضية إنقاذ وحماية وتفعيل الفضاءات الثقافية المهذبة بالزوال.

وكتطبيق لهذه الأهداف ارتأت المجموعة وجوب القيام بدراسة قانونية شاملة تتناول عدداً من المحاور والإشكاليات المتعلقة بالشأن الثقافي ومناقشتها مع الأفراد والمجموعات الثقافية الفاعلة وذلك بهدف وضع سياسات ثقافية محددة من شأنها النهوض بالقطاع الثقافي في لبنان. وقد جرى مسح أولي للقوانين ذات الصلة، كما وضعت مسودة استمارة ترصد اولويات محاور وخطوات لرسم سياسة ثقافية في لبنان، على أن توزع على عينات تمثيلية من القطاعين المستقل والحكومي. على مستوى آخر تم وضع وثيقة السياسة الشبابية في لبنان من قبل منتدى الشباب حول السياسة الشبابية ومن ضمنها توصيات السياسة الشبابية وفقاً لمختلف القطاعات ومن بينها قطاعي التربية والثقافة.

ولكن نشاط الأعضاء توقف عند هذه المرحلة قبل التأسيس الحقيقي للمجموعة، ولم يدخل في حيز التنفيذ العملي بسبب اختلاف الرؤية وآليات العمل بين برنامج السياسات الثقافية الإقليمي وأعضاء المجموعة الوطنية. برنامج السياسات الثقافية كمظلة إقليمية وكممول وداعم للمجموعات الوطنية يفترض انطلاقاً من سياسته أن أعضاء المجموعات الوطنية هم من المهتمين والمنشغلين بالسياسات الثقافية ودور الثقافة، باعتبارها قضية أساسية يعملون من أجلها وليس عملاً وظيفياً ضمن أجر ووقت محددين، لذلك فبرنامج السياسات الثقافية يدعم نشاطات المجموعات الوطنية فقط. بينما ترى المجموعة أن لا تناقض بين الإيمان بتطوير السياسات الثقافية كقضية شاغلة للقطاع المستقل وبين الحاجة إلى التفرغ (الجزئي) لتحقيق تطور فعلي في المجال، فهذا النوع من العمل يحتاج إلى التفرغ والمراكمة والالتزام ولا يمكن أن يأتي كمنشأ فرعي يقوم به الأعضاء في أوقات فراغهم.

يحاول مشروع السياسات الثقافية ونواة المجموعة الوطنية في لبنان الوصول إلى اتفاق يساعد على تأسيس المجموعة الوطنية بشكل رسمي وبدء نشاطاتها.

الأردن:

استمرار ثقافة المهرجانات في ظل تزايد دور الرقابة على الحياة الثقافية
الـ EUNIC تعقد أربعة اجتماعات لنقاش التحديات في القطاعات الإبداعية المختلفة، والاجتماعات التحضيرية
لتأسيس المجموعة الوطنية في الأردن مستمرة.

دخلت الساحة الثقافية الأردنية عام 2013 وفق النسق الثقافي المعتاد دون أي أحداث جديدة، فثقافة المهرجانات والاحتفالات كانت طاغية على المشهد واستمرت بدوريتها المعتادة، مثل مهرجان العقبة الثقافي ومهرجان القراءة للجميع ومهرجان جرش بدورته الثامنة والعشرين، كما استلمت مدينة عجلون الراية من مدينة معان لتكون المدينة الثقافية الأردنية للعام 2013 والتي يتمحور حولها عدد كبير من النشاطات الثقافية المركزية. أما على صعيد السياسات والتشريعات الثقافية فلم يشهد النصف الأول من العام الحالي أي تعديلات أو قوانين جديدة إلا على الصعيد الرقابي، فقد أصدرت السلطات الأردنية قانوناً يلزم المواقع الالكترونية الإخبارية بالتسجيل في دائرة المطبوعات والنشر والحصول على ترخيص أسوة بالصحف والمطبوعات الورقية وهو أمر غير متعارف عليه في عالم الصحافة الالكترونية. وبشروط القانون أن يرأس تحرير كل موقع إخباري عضو في نقابة الصحفيين، فقد منحت السلطات الأردنية مهلة تسعين يوماً لأصحاب المواقع الالكترونية من أجل الامتثال للقانون، قبل أن تمنح مهلة أخرى إضافية انتهت في الثاني من يونيو/حزيران الجاري. مما أدى إلى حجب عدد كبير من المواقع الأردنية الإخبارية يتجاوز الـ 250 موقع، مما أثار العديد من الجدل والاحتجاجات في الأوساط الصحفية والحقوقية.

وفي سياق دور الرقابة المتنامي فقد قرر مركز الحسين الثقافي حذف مشاهد من الفيلم السويدي (هاميلون: رجل في خدمة الدولة) تحت ذريعة احترام الثقافة الأردنية. ووصف البعض أن القرار أتى بشكل فردي من مدير المركز، بينما اعتبر آخرون أن هناك نظرة رقابية جديدة للسلطات الأردنية بعد تراجعها في المرحلة السابقة عن فرض الرقابة على الأفلام والكتب والصحف.

من ناحية أخرى أعلن صندوق دعم الجمعيات عن استقبال طلبات منح لتنفيذ مشاريع الجمعيات خلال عام 2013. تشجع هذه المنح الشراكة مع القطاع التطوعي ضمن محاور التنمية الاجتماعية، الثقافية، الصحية، البيئية، والسياحية وبما يشجع المشاركة المدنية والشعبية وتمكين الجمعيات من عملية اتخاذ القرار كمحاور رئيسية متنوعة للدعم. وتم طرح مشروع أتمتة تصنيفات وبيانات الجمعيات المسجلة رسمياً، حسب مجال تخصصها وستمكن هذه الخطوة من تحديد الأولويات الوطنية والمبادرات التتموية وفرص التشبيك المتاحة بما يخدم القطاعات المختلفة واستدامتها وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وقعت نقابة الفنانين الأردنيين، اتفاقيتين للتعاون المشترك مع اتحاد الفنانين العرب ونقابة السينمائيين المصريين. وتتص الاتفاقيتان على تفعيل النشاط الفني بين الأردن ومصر وتبادل الخبرات خاصة المتعلقة بالجانب الشبابي وتفعيل دور لجان الاتحاد بهدف رعاية الفنان عربياً وغيرها من البنود التي من شأنها تفعيل النشاطات الفنية والسينمائية عربياً.

كما تم اشهار الجمعية الاردنية للثقافة السينمائية، والتي تهدف إلى إقامة مهرجان سنوي للسينما العربية والعالمية. تأهيل جيل سينمائي جديد، فتح الأبواب لصناع السينما من الشباب والمبدعين غير القادرين على تنفيذ آرائهم وأفكارهم، إقامة احتفالية دورية للفيلم الأردني بسائر أنواعه، ودعوة صناع السينما المحلية والعربية والعالمية لمناقشة اشتغالاتهم. العمل على إيجاد فرص عمل للمخرجين والفنانين الأردنيين، ترويج بيئة محلية تصلح لتصوير الأفلام العربية والعالمية.

عقدت الـ EUNIC (مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي) والمجلس البريطاني ومعهد سيرفانتس، والمركز الفرنسي، ومعهد غوته، والمعهد الإيطالي أربعة اجتماعات مع مجموعات أربع: سمعي بصري (أفلام، ألعاب، تحريك، خدمات ما بعد الإنتاج)، خدمات إبداعية (تصميم، إعلان، اتصالات اعلامية رقمية)، فنون أدائية (مسرح، رقص، موسيقى، مهرجانات)، وفنون بصرية (نحت، رسم، تصوير فوتوغرافي، جاليريات ومتاحف، الخ). دعي للاجتماعات الأربع أفراد يمثلون القطاعات المختلفة، ما بين خاص وعام وتعليم، ونوقشت تحديات كل قطاع، وفرص الإنتاج، وقدم كل تشخيصه للمشاكل والتحديات التي تواجه كل طرف. كما عرضت الأونيك فكرة إطلاق دليل على موقعهم يضيف اليه العاملون بالقطاعات الأربع السابقة معلومات عنهم وعن مشاريعهم.

المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في الأردن

ما تزال المجموعة الوطنية قيد التأسيس، فهناك مجموعة من الناشطين الثقافيين يعملون بشكل مستمر لتأسيس المجموعة، ويجرون عدة مقابلات مع فاعلين وناشطين ومنتقدين لتشكيل نواة المجموعة. تعاني مرحلة التأسيس من عدم تفرغ العاملين على التأسيس، وعدم الاستجابة الكافية من المحيط الثقافي. تم وضع خطة مبدئية وعقد لقاء مع مجموعة أكبر من الفاعلين للعمل على تأسيس المجموعة. قام الناشطون بتسجيل موقع للمجموعة على شكل مدونة في وورد برس، وقاموا بإدراج جميع الدراسات والتقارير والملخصات، وكذلك نتائج الاجتماعات، وسيتاح للزوار التفاعل مع هذه المواد.

ملاحظات عامة حول عمل المجموعات:

- من أهم الصعوبات التي تواجه المجموعات التي ما تزال قيد التأسيس ضرورة تفرغ المشاركين في عملية التأسيس، لأن انشغالهم المستمر يضعف من استمرارية المجموعة ووضع ركائز متينة لها.
- الخطط التي تضعها المجموعة لتحقيق أهدافها لا يتم تطبيقها بشكل مستمر، وغالباً ما يتم تغيير البنود بما يتماشى مع الظروف المحلية التي تمر بها البلاد، مما يعكس المرونة والتفاعل الكبير لأعضاء المجموعات الوطنية مع التغيرات الراهنة والطارئة على الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلدانهم.
- على الرغم من التراكم الذي بدأت تخلقه بعض المجموعات الوطنية، إلا أن عدم التشبيك أو الاستفادة من التجارب الأخرى ما زال سمة أساسية في عملهم، وتحديدًا لدى المجموعات حديثة التشكيل، باستثناء المجموعة الجزائرية التي حاولت نقل خلاصة تجربتها إلى موريتانيا وتونس.
- في هذا السياق من الملاحظ أن كلاً من لبنان ومصر وسوريا تعمل على استبيان رأي لرصد مواقف ورؤى الفاعلين الثقافيين ولإشراك أكبر عدد ممكن في وضع التصورات المستقبلية لتطوير السياسات الثقافية. وهنا لابد من الاستفادة المتبادلة بين المجموعات في الدول الثلاث.
- استراتيجيات وأدوات التأثير التي اتبعتها المجموعات متنوعة، ابتداء من طرح مسودات للرأي العام وحشد آراء الدعم بشكل مستقل عن الحكومة، أو مناهضة الحكومة والاعتصام ضدها متمثلة بوزارة الثقافة، أو العمل مع الحكومة نفسها من الداخل في محاولة للتأثير في سياساتها. طبعاً هذه الأساليب تستمد اختلافها من طبيعة الحكومات والمجتمعات التي تعمل بها. ومن المفيد دراسة تطور هذه الآليات في وقت لاحق للوقوف عند الأجدى والأمضى أثراً.
- هناك تباين واضح في الهيكلية الداخلية وبنية كل مجموعة، هناك مجموعات تم تأسيسها بشكل جماعي وتسعى لجذب محيط أكبر من الناشطين والفاعلين مع مراعاة التنوع، وهناك مجموعات مركزية تتمحور حول أشخاص مهتمين بهذا الإطار، سؤال تمثيل كل مجموعة لمحيطها أو لمتقنين كل بلد هو سؤال يجب دراسته والتفكير به، وفي السياق نفسه من الضروري الحفاظ على الآليات الأكثر بساطة ومرونة مما يسمح بتطور العمل.
- التوجه نحو ترخيص مؤسسات (جمعيات) نراه واضحاً في كل من المغرب وفلسطين، بينما تحافظ بقية الدول على عملها في السياسات الثقافية خارج الإطار المؤسسي. بينما تسعى دول أخرى، كالجزائر، إلى هيكلية وآليات عمل مؤسسية دون السعي نحو الترخيص نتيجة عدم إتاحة القوانين للعمل ضمن إطار مؤسسات المجتمع المدني.
- يطرح هذا الموضوع في سياق التساؤل حول استمرارية عمل المجموعات الوطنية وقدرتها على التأثير والعمل بشكل مستقل عن برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية الذي يقوده المورد الثقافي.

الخطة السنوية لعمل المجموعات الوطنية

December	November	October	September	August	July	June	May	April	March	February	January	
												اليمن- اجتماع شهري للمجموعة الوطنية
												اليمن- نشر مقالات بشكل دوري في صحف محلية
												الجزائر- الهوية البصرية والموقع الالكتروني للمجموعة الوطنية
												الجزائر- تحديث مقترح السياسة الثقافية، مراجعته وترجمته
												الجزائر- الترويج والتشاور حول مشروع السياسات في الولايات المختلفة بشكل مواز لحملة اتصالات كبيرة تروج للمشروع
												اليمن- اجتماعات ولقاءات مع مسؤولين ثقافيين وتشريعيين و سياسيين مؤثرين
												اليمن- استشارات قانونية حول التشريعات الثقافية
												فلسطين- تسجيل مؤسسة مستقلة معنية بالسياسات الثقافية وتأسيس نظامها الإداري والمؤسساتي
												الأردن- قراءة وتشارك التقارير والدراسات المنجزة حول السياسة الثقافية في الأردن
												الأردن- وضع خط زمني للتغيرات المفصلية في السياسات الثقافية في الأردن في مراحلها المختلفة
												الأردن- دراسة حول التمويل الثقافي في الأردن
												الأردن- وضع قائمة ب10-15 شخص لتشكيل المجموعة الوطنية
												الأردن- وضع قائمة بأسئلة محورية حول السياسات الثقافية في الأردن ونشرها عبر الفيسبوك وتويتر لتلقي إجابات الفاعلين الثقافيين
												سوريا- تحديث، نشر وترويج مسح السياسات الثقافية في سوريا

												برنامج السياسات- التقارير الربعية للسياسات الثقافية في المنطقة العربية
												فلسطين- تطوير قاعدة بيانات للمؤسسات والأفراد (مرحلة جمع المعلومات)
												الأردن - بدء الحوار مع الأفراد والمؤسسات (بشكل فردي) حول مشروع السياسات الثقافية لدراسة الاستعدادات والمعوقات المحتملة
												الأردن- التواصل مع محطات إذاعية لإنتاج برامج حول الموضوع
												سوريا- تشكيل نواة المجموعة الوطنية ووضع خطة عام 2013
												مصر- تدعيم حملة "سياسة ثقافية لكل المصريين"
												فلسطين- مراجعة وتطوير مسح السياسات الثقافية (باحثين، لقاءات فردية، مجموعات بؤرية)
												الأردن- اجتماع عام مع قائمة الـ10-15 اسم الذين تم لقاءهم بشكل فردي + 5 جهات أخرى يقترحونها للبحث في نتائج الاجتماعات الفردية والمقترحات الواردة
												اليمن- لقاءات تعريفية حول السياسات الثقافية في 3 محافظات
												سوريا-طاولتي نقاش لبحث رؤية المستقلين للسياسة الثقافية
												المغرب- إحداث نشرة شهرية حول السياسات الثقافية
												المغرب - لقاء مع الفاعليات الثقافية الوطنية
												الجزائر- الاجتماع الخامس لمشروع السياسات الثقافية في الجزائر
												الأردن- إقامة الاجتماع العام الأول في مدينة عمان والذي يعرض مشروع السياسة الثقافية ويصيغ توصيات محددة
												الأردن- تسجيل منظمة غير ربحية لبحث وإدارة مشروع السياسات الثقافية في الأردن

												اليمن - لقاء مع الإعلاميين
												الجزائر- الاجتماع السادس لمشروع السياسات الثقافية في الجزائر
												المغرب- الشطر الثاني من البحث القانوني
												المغرب - لقاء مع الفاعليات الثقافية الوطنية
												فلسطين- تطوير خطة المؤسسة الاستراتيجية وخطتها التنفيذية للعام 2014
												فلسطين- تطوير قاعدة بيانات للمؤسسات والأفراد (بناء نظام الكتروني لقاعدة البيانات)
												مصر- كتابة مسودة كاملة لسياسة ثقافية لمصر
												سوريا- عقد ملتقى القطاع الثقافي المستقل الأول وبحث وثيقة السياسات الثقافية
												سوريا- إعادة بناء المجموعة الوطنية بناء على نتائج الملتقى
												فلسطين- تطوير قاعدة بيانات للمؤسسات والأفراد (بناء مدونة تفاعلية)
												فلسطين- نشر مسح السياسات الثقافية بعد تحديثه